

Dengê Kurdistan

--- صوت كوردستان ---

يصدرها پارتي ديموقراطي كوردستان- سوريا
الديموقراطية لسورية والحكم الذاتي لكردستان سورية
العدد 24 / تشرين الثاني 2002

pdks@kurdaveti.net www.kurdaveti.net

DUSK: Postfach: 410120, 53023 Bonn

Kiff, Konto-Nr.: 0341119900 BLZ:20080000, Dresdner Bank, Hamburg

- البقية على الصفحة الثانية -

المطالبة بالحكم الذاتي

" حق قومي مشروع "

يقول الأمير جلادت بك بدرخان - رحمه الله - في كتابه حول المسألة الكردية - قانون ابعاد وتشتيت الأكراد (ترجمة د. الزكي) بأن " وجه المسألة الكردية اليوم هو وجه وطني بحق، إنه شكل من أشكال الطموح الذي يميز عصرنا هذا" (ص 8).

ويرى الأمير الكردي المدفون في حي الأكراد في العاصمة السورية والذي عمل طوال حياته بنشاط كبير من أجل حرية شعبه بأن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى قد وعدت بأن جميع الشعوب ستكون سادة مصانرها ولها حق تقرير المصير ، إلا أنها انقلبت على هذه الشعوب واعتبرت بلدانها غنائم حرب " ولم يتقرر مصير الأمم المضطهدة إلا بموجب المصلحة السياسية والاستعمارية للدول المنتصرة" (ص 11).

وبالفعل فإن مبدأ الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي اللذين لهما تاريخ طويل في التفكير الإنساني من النواحي الفلسفية والقانونية قد تم استخدامهما واستغلالهما من أجل الإبقاء على المستعمرات تابعة للدول الاستعمارية أطول قدر ممكن من الزمن . ويرى بعضهم بأنه حل متقدم للمسألة القومية استخدم غالباً من قبل السلطة المركزية في الدولة ذات التباين القومي لتقوية موقعها في الحكم. وهذا ما نراه جلياً في الاتحاد السوفييتي المنحل وإيطاليا وإسبانيا، بل وفي أعماق التاريخ حيث منح العثمانيون الولايات الكردية الثائرة في زمن السلطان سليم استقلالاً ذاتياً واسعاً بهدف الإبقاء على نظام السلطنة وكبح جماح الاستقلال الكردي المتعاضم آنذاك والذي كان سيحرض القوميات الأخرى كالعرب وقوميات البلقان على الانفصال عن سلطة الباب العالي في الأستانة. فلماذا الحكم الذاتي للشعب الكردي في كردستان سوريا وما هو تصور حزبنا، الحزب الديمقراطي الكردستاني حول هذا المبدأ ؟

- البقية على الصفحة الثالثة -

البيان الختامي لاجتماع الهيئة القيادية

عقدت الهيئة القيادية للحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا في ألمانيا اجتماعاً استثنائياً بتاريخ 2002/11/2 شارك فيه لأول مرة ممثلون عن تنظيم الحزب في سويسرا بعد أن عقدوا اجتماعاً موسعاً بينهم من قبل لاقرار العمل معاً ضمن ملاكات الحزب، وذلك لدراسة المستجدات الطارئة في مجال الحركة الوطنية الكردية عامة وفي كردستان سوريا بشكل خاص وناقشت مختلف الموضوعات المطروحة بروح الشعور بالمسئولية وتوصلت في نهاية الاجتماع إلى جملة من القرارات الهامة، منها:

- العمل لتحقيق شعار الديمقراطية لسوريا والحكم الذاتي لكردستان سورية وتعديل مبدأ الإدارة الذاتية الوارد في دستور الحزب بمبدأ الحكم الذاتي، وطرح مشروع حول الحكم الذاتي في المرحلة القادمة من نضال الحزب على أساس علمي وواقعي يتلاءم مع التواجد القومي الكردي في سوريا كثنائي قومية من حيث الحجم السكاني بعد القومية العربية.

- تشكيل لجنة لإعادة صياغة دستور الحزب بما لا يتعارض مع ثوابت الحركة الوطنية الكردية في كردستان سورية والأساس الديمقراطي السياسي والتنظيمي للحزب.

- تحديد أسلوب العمل مع القوى الديمقراطية السورية من مختلف التيارات الفكرية والتجمعات السياسية في البلاد، تلك التي تعمل من أجل بناء سورية ديموقراطية حرة ومزدهرة ، تصان فيها حقوق الإنسان وتتحقق العدالة الاجتماعية ويتمتع شعبنا الكردي بحقوقه القومية المشروعة كجزء ثابت من مجموع الشعب السوري.

- وضع الثوابت والأصول الضرورية لفتح أي حوار مع السلطة القائمة في البلاد بما يتفق بشكل تام مع أهداف الحزب المعلنة، وذلك بهدف دفع العملية الديمقراطية إلى الأمام.

خلال الثلاثين سنة الأخيرة ومن الفشل الذريع الذي منيت به قيادات الحركة وعدم تمكنها من تحقيق أي هدف من أهداف شعبنا العادلة في كردستان سورية...

* تعالوا نناضل معا من أجل: الديمقراطية لسورية والحكم الذاتي لكردستان سورية

2002/11/2

الهيئة القيادية

لبارتي ديموقراطي كوردستاني - سوريا

OOOO

مقتطف من مقال كتبه دلبخوين عيسى الطالب الكردي الجامعي لأخبار الشرق اللندنية بتاريخ 6 تشرين الثاني عام 2002 حول المؤتمرات الطلابية في جامعة حلب:

"...بينما يؤكد أحد المسؤولين (أحمد رحيم هبو أمين فرع جامعة حلب لحزب البعث العربي الاشتراكي) أن قضية الأكراد المجردين من الجنسية السورية تُناقش في القيادة ويأمل أن تكون في طريقها نحو الحل؛ يتهم المسئول الآخر (علي إبراهيم علي نائب رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية) على الطلاب الأكراد في إحدى الكليات (الأداب) ويتوعدهم بقطع الأيدي والأرجل والألسن وذلك في محاولة فاشلة لإرهاب الطلاب في باقي الكليات، ونهيههم عن التطرق إلى الحديث عن وضع الأكراد في سورية، وخاصة قضية المجردين من الجنسية السورية. والمفارقة أننا سمعنا ذات المسئول يرد على الطلاب الأكراد في كلية الطب البشري بعد أن وجد أن المسألة الكردية في سورية قد تخطت حدود الأكراد لتصبح شأنًا سورياً عاماً له الأهمية الخاصة في مناقشة أي شعار كالديمقراطية والوحدة الوطنية وغيرها، وبعد المداخلات التي قدمها بعض الطلبة من إخواننا العرب والذين نحبيهم بدورنا على أمرين: أولهما كسرحا جز الخوف وثقافة الصمت التي لازمت المؤتمرات الجامعية منذ عقود، وثانيهما حرصهم على طرح الموضوعات المختلفة بعيداً عن الأفق القومية الضيقة، وبروح وطنية عالية يشكل فيه الوطن سقفاً للجميع. وهكذا فقد تبنى ذلك المسئول رأياً مختلفاً تماماً وأبدى تعاطفاً شديداً مع "إخوانه" الأكراد..!؟

OOOO

وقعوا النداء المشترك للحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا ولمنظمة أوروبا التابعة لحزب يكتي الكردي في سوريا من أجل إعادة الجنسية للأكراد السوريين المحرومين منها بموجب قانون الإحصاء الاستثنائي لعام 1962 أو إعطائهم صفة (لاجيء) حسب المواصفات القانونية الدولية وذلك في الانترنت وتحت عنوان :

<http://www.PetitionOnline.com/kurdax/index.html>

- تنمة مقال: الحكم الذاتي -

لقد ثار الشعب الكردي الذي يقطن المنطقة التي نطلق عليها اسم كردستان منذ أقدم العصور منذ أواسط

- تنمة البيان الختامي -

تحديد إطار العلاقات مع أطراف الحركة الكردستانية على أساس الدعم والاحترام المتبادل ورفض مبدأ التدخل لأي طرف كردستاني في الشؤون الداخلية للحركة الوطنية الكردية في كردستان سورية، والمساهمة في التحالفات الكردستانية القائمة على أساس التوافق التام بين سياسة الحزب في المجال الكردستاني والأهداف المعلنة للحزب في دستوره المطروح.

- البدء بالعمل التنظيمي من خلال الاتصال بمختلف كوادر الحركة الوطنية الكردية والشباب غير المنظم بغية التحرك التنظيمي خارج الوطن وداخله، وتكليف لجنة التنظيم المركزي بالقيام بما يتطلبه العمل التنظيمي من جهود وفق دستور الحزب والخصائص التنظيمية التي يتفرد بها حزبنا من بين التنظيمات السياسية الكردية في كردستان سورية، والعمل لوضع خطة مالية دقيقة لتحسين الوضع المادي للتنظيم.

- العمل من أجل إصدار نشرة دورية من قبل الهيئة القيادية تعبر عن سياسة الحزب في المرحلة القادمة، وافساح المجال أمام جميع المتقنين الكرد المخلصين للتعبير عن آرائهم في نشرة "صوت كردستان" الحالية والتي صدر منها حتى الآن (23) عدد، وتوسيعها لتصبح مجلة دورية سياسية ثقافية باللغتين الكردية والعربية، والاستمرار في إصدار نشرة "كردستان انفو ريبورت" الاعلامية باللغة الألمانية والعمل على إصدارها بلغات أخرى أيضاً مستقبلاً، وتكليف لجنة الاعلام المركزي للحزب بتطوير العمل الدعائي في الداخل والخارج.

- توجيه الدعوة إلى جميع كوادر الحركة الوطنية الكردية للالتفاف حول مشروع الحزب الأم، الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا، الحزب الشرعي الأول الذي تأسس عام 1957 من قبل ثلة مخلصه من خيرة مناضلي الشعب الكردي.

- العمل من أجل رفع مستوى الوعي الاجتماعي والقومي لدى أبناء شعبنا الكردي واحترام حقوق المرأة وافساح المجال أمامها للمشاركة في النضال والعمل.

- العمل من أجل صون اللغة والثقافة الكردية والتأكيد على ذلك داخل التنظيم وخارجه وبخاصة خارج الوطن.

هذا وقد صدر هذا البيان الختامي بمثابة اتفاق على مستوى قيادي ملزم لكل الكوادر الممثلة للتنظيم الجديد على أساس ديموقراطي سليم يختلف عن الأساليب الكلاسيكية التي تسيطر عليها أطراف الحركة الوطنية الكردية في كردستان سورية.

إن خطوتنا هذه دعوة جادة وملتزمة لإعادة إحياء حزبنا المشترك، حزبنا الموحد، بعد أن ينس شعبنا من هذا التمزق الرهيب في صفوف حركته الوطنية

القرن التاسع عشر مرات عديدة من أجل تحقيق استقلاله وحرية فتح عرض لمجازر ونكبات فظيعة وتعاون من أجل اخمادها محتلو كردستان ومستعمرون غرباء عن المنطقة من انجليز وفرنسيين وروس وأمريكان، وانهارت آخر الامارات الكردية القوية تحت ضربات الدولة التركية الانتقامية المصحوبة بمذابح وتشريد وتصفية عرقية كما حدث للشعب الأرمني.. وبسبب التمزيق الذي حدث لكوردستان نتيجة اتفاقية سايكس - بيكو

الاستعمارية عام 1916 وتراجع الحلفاء المنتصرين عن معاهدة سيفر الدولية التي أقرت في بعض موادها حق الشعب الكردي في الاستقلال وترسيخ معاهدة لوزان عام 1923 نتيجة تعاون مصطفى كمال (أتاتورك) مع الحلفاء واستعداده لتحقيق مصالحهم الاستعمارية في المنطقة ودفع تركيا الحديثة في الاتجاه المعادي لشعوب المنطقة بحجة التحديث والعلمانية ، فتحقق له وللمستعمرين ما أرادوا، وتعرضت الثورات الكردية بعد ذلك، الواحدة بعد الأخرى، وبخاصة في شمال كردستان عام 1925 بقيادة الشيخ سعيد بيران وثورة جبل آغري (أرارات) بقيادة حركة خويبون (عام 1927-1930) التي تزعمها الجنرال إحسان نوري باشا ، وثورة ديرسم التي قادها الزعيم العلوي الكبير سيد رضا عام 1937 ، هذه الثورات التي قمعت بالنار والحديد باسم الدفاع عن الجمهورية العلمانية التركية.

بدأت الحركة التحررية الكردية وبتأثير المد الشيوعي في المنطقة بتغيير شعاراتها والعمل حسب واقع جديد مفروض على الشعب الكردي يتسم بتقسيم أرض وطنه التاريخي ويزيد من الصعوبات على طريق تحرره القومي ، وأولى هذه الشعارات كان شعار الحكم الذاتي الذي تم تطبيقه في الاتحاد السوفييتي بعد انتصار الثورة الشيوعية عام 1917 بقيادة لينين وحزبه الشيوعي، إذ ظهرت نتيجة مناطق ذات إدارة ذاتية (أي حكم ذاتي) وأقاليم ذات حكم ذاتي وجمهوريات ذات استقلال ذاتي ، وقد تم تطبيق ذلك لضمان تحقيق وحدة البلاد الشيوعية وربطها هذه القوميات والأقليات بالمركز الروسي والعاصمة الاتحادية موسكو حيث السلطة كانت في أيدي الحزب الواحد.

إن تأثر الحركة التحررية الكردية بهذه الفكرة والمبدأ لم يأت إلا ببط وبعد أن اشتد تأثير الفكرة الشيوعية في كردستان، حيث جذبت قواعد الأحزاب الشيوعية للبلدان التي تقتسم كردستان أوساطا واسعة من المثقفين والطلبة والفلاحين الأكراد ، وبخاصة فإن حملات التهجير والتشريد والقمع المستمر وتدمير البنية التحتية الاقتصادية في كردستان من قبل المستعمرين القدامى والجدد قد أهلكت الشعب الكردي وخلقت طبقة فقيرة للغاية تبحث عن طريق لخلاصها من الظلم والطغيان . وبخاصة بعد انهيار ثورتي الشيخ محمود الحفيد

الشيخ سعيد بيران التي انتهت باعدام الشيخ الجليل مع ثلة من المناضلي حرية واستقلال كردستان. وأثناء العمل من أجل بناء جمهورية كردستان في مهاباد عام 1946 في شرق كردستان بقيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وزعامة العالم الكبير القاضي محمد تم طرح مشروع يتضمن لونا من ألوان الاستقلال الذاتي لكل من جمهورية كردستان وجمهورية آذربايجان المجاورة، ومن خلال الاطلاع على نص الاتفاقية بين حكومتي الجمهوريتين يظهر لنا بوضوح أن قيادتي الشعبين كانتا تطمحان إلى تكريس فكرة الاستقلال الذاتي ضمن حدود الدولة الايرانية وليس الاستقلال التام .

وناضل الحزب الديمقراطي الكوردستاني في جنوب كردستان (في العراق) من أجل ترسيخ فكرة الحكم الذاتي لكوردستان والديموقراطية للعراق وقاتل من أجل ذلك سنين طويلة ممزوجة بالألم والدماء والتضحيات العظيمة (1961-1975) تحت قيادة الأب البارزاني الخالد مصطفى الذي لم يتخل عن هذا الشعار حتى آخر لحظة من حياته وتقدم صفوف مقاتليه في معظم المعارك التي جرت على أرض كردستان رافضا الارهاب وعاملا من أجل تعميق التأخي العربي الكردي على أساس الشعار المطروح من قبل حزبه. والاتفاق التاريخي بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية حول الحكم الذاتي عام 1970 تنص بصراحة على أن المقصود بهذا اللون من الحكم تحقيق نظام لامركزي على أساس الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في العراق. ثم تم تطوير هذا المشروع بعد فشل الحكومة العراقية في تنفيذ وعودها وعدم التزامها بالاتفاقية الموقعة وتملصها من بنود معينة وبعدما اتضح بأن توقيعها على الاتفاقية لم يكن إلا من باب كسب الوقت والخداع والتضليل للغدر بالحركة الوطنية الكردية.. وكان تطوير المشروع على أيدي الجبهة الكردستانية بعد سلسلة جديدة من المجازر وحملات التهجير المعروفة بالأطفال واستخدام كل أسلحة الفتك للقضاء على الشعب الكردي حتى الأسلحة الكيميائية كما حدث عام 1988.. فظهر مشروع الفيدرالية بعد انتفاضة عام 1991 الشهيرة، ولا يزال مطروحا على الساحة حتى الآن ويلقى قبولا جيدا من أطراف المعارضة العراقية ومن قبل القوى الوطنية الكردستانية وبعض الأوساط الدبلوماسية الدولية.

أما في سوريا فقد استمرت الحكومات المتعاقبة على دست الحكم وبخاصة بعد استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة بانقلاب عسكري عام 1963 في تنفيذ سياسة عنصرية ضد وجود الشعب الكردي الذي يشكل القومية الثانية في البلاد بعد القومية العربية من حيث الحجم السكاني ويتوزع

كما أن لكل قومية - حسب القانون الدولي - حق تحديد رقعة الأرض التي تعيش عليها دون ترك ذلك الحق " تحديد منطقة الحكم الذاتي" للسلطة المركزية في الدولة. ويرى الدكتور وانلي أن لكل قومية " حق تنظيم الذات " وهذا يعني أن لها الحق بغض النظر عن حجمها السكاني أو توزيعها الجغرافي في وضع نظامها القانوني الاقليمي عن طريق الانتخابات الحرة التي يتمخض عنها مجلس اقليمي ينظم العلاقة مع السلطة المركزية ويتلاءم ما يصدر عنه مع الوحدة الوطنية والدستور المركزي، والشروط الرابع للحكم الذاتي هو الممارسة الفعلية واليومية لقانونه..

[أنظر : الدكتور عصمت شريف وانلي - حول الاستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية، مجلة دراسات كردية ، المعهد الكردي في باريس 1984، ص 19-20] والذي يراجع دساتير الصين وايطاليا والسودان والعراق واسبانيا والاتحاد السوفييتي المنحل يرى بأن للحكم الذاتي طابع القانون الداخلي وأن مصطلح (Self-Governing) إنما يعني ممارسة شعب ما لسلطاته الداخلية بنفسه في حين أن الاستقلال الذاتي يتضمن السيادة الداخلية والخارجية، والسلطة في كل الشؤون الداخلية والخارجية دون الخضوع لسلطة أعلى .

وعليه فإن التفسير العربي للحكم الذاتي يشمل ثلاث مصطلحات متقاربة [Local-government, Self-government, Self local- Government] وعليه لا يمكن توجيه تهمة الانفصال لمن يطالب بتحقيق هذا المبدأ القانوني الذي أقره القانون الدولي لكل القوميات والأقليات.

وهناك نوعان من الحكم الذاتي :

- في السياسة الدولية: ويدعى (International Autonomy) وهو "صيغة قانونية لمفهوم سياسي تتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمرة، لأنها أصبحت من الوجهتين السياسية والاقتصادية جديرة بأن تطف وحدها مع ممارسة الدولة المستعمرة السيادة عليها" (الدكتور محمد همامودي - الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية - دار المستقبل العربي 1990- ص 6) .

- في السياسة الداخلية : ويدعى (Interne Autonomy) وهو " نظام لامركزي، مبني على أساس الاعتراف لاقليم مميز قوميا أو عرقيا داخل الدولة في ادارة شئونه تحت اشراف ورقابة السلطة المركزية" (الدكتور محمد همامودي - فكرة الحكم الذاتي والأقليات العرقية - دراسة تطبيقية في الوطن العربي ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق 1985، ص 15-19) .

وما يهنا هنا هو النوع الثاني الذي لا يخرج عن كونه تسوية مناسبة لتحقيق رغبة جزء من الشعب السوري غير قادر على الانفصال أو لا يريد ذلك لأسباب عديدة. ولقد وضعنا هذا المبدأ نصب أعيننا كهدف قومي وكسقف لمطالب الحركة الوطنية الكردية وكتفسير

على ثلاث مناطق واسعة متاخمة للحدود التركية السورية، والعراقية السورية، لا تقل في سعتها عن دولة من الدول الحاصلة على استقلالها. وهذا الوجود طبيعي تاريخي وبسبب الاتفاقية التركية الفرنسية عام 1937 التي أقرت الحدود بين سوريا وتركيا بشكل نهائي. وسعت السلطة المركزية والأوساط المثقفة العربية القومية لتعريب الكرد وتجاهل دورهم في النضال من أجل تحرير سوريا واستقلالها ، كما أنكروا وجود ثقافة ولغة كردية مميزة واعتبروا الكرد "عناصر متمرده وعبدة الشيطان" ووصفت الحركة القومية الكردية بأنها "انفصالية" ومعادية للأمة العربية ، بل انها "اسرائيل ثانية" .. ومنهم من دعا إلى تصفية الوجود الكردي بشكل تام ولو تطلب ذلك القهر والإكراه والتقتيل والتدمير، وظهرت لذلك مشاريع مدونة ، كان من أبرزها مشروع محمد طلب هلال السيء الصيت المعروف باسم "دراسة حول محافظة الجزيرة والحسكة - عام 1962" والذي طبق من بنوده الكثير على شكل قوانين استثنائية من قبل الحكومة البعثية في مراحل مختلفة.

ولا يخفى أن بعض الخطأ يقع على عاتق الحركة القومية الكردية أيضا، فإن شعار "الحقوق القومية المشروعة" الذي حملته باستمرار لا يزال لكثيرين من المثقفين العرب والكرد مطاطيا غير واضح وغير مشروح بصورة كافية. ولذلك فإن من الضروري وضع النقاط على الحروف وتفسير هذه الحقوق بصيغة مشروع كامل بالاستناد إلى الحق الدولي المشروع للقوميات والأقليات التي تعيش إلى جانب قوميات أخرى تشكل الأكثرية في بلد من البلدان. ولم نجد أي صيغة تتناسب بصورة أفضل مع هذا الحق سوى صيغة "الحكم الذاتي" حسب المفهوم الذي يفهمه المثقفون العرب من هذه الصيغة القانونية، إلا أن مجرد طرح مثل هذا المشروع يظل ناقصا وغير قابل للتطبيق والتطبيق إن لم يرتبط بمجمل النضال السوري من أجل اقامة مجتمع ديموقراطي، لذلك جاء طرحنا لهذا الشعار: الديموقراطية لسوريا والحكم الذاتي لكردستان سوريا.

إن كلمة أتونوميا (Autonomia) لاتينية قديمة تدل على كل ما يتعلق بالحرية الشخصية والاستقلال الفردي ، حسب فهم المفكر الفرنسي بوردو.

يقول المفكر الايطالي جيانيني بأن المقصود بالحكم الذاتي هي تلك التنظيمات الخاضعة للسلطة العليا والتي تمنحها حسب قوانين خاصة كصلاحيات تشكل جزءا من النظام العام (أنظر: Giannini. Ms., Enciclopedia del dritto, Torini: 1950, P.357)

ويرى الدكتور عصمت شريف وانلي الخبير في الشؤون الدولية بأنه يكون لكل قومية حسب مبدأ الحكم الذاتي "الحق" في الاعلان عن وجودها والتمتع بالحكم الذاتي ، ولا يترك هذا الخيار للدولة أو الاتحاد الفيدرالية فهو "حق الاعلان عن الذات"

انكار الوجود الكردي وعدم الاعتراف به كقومية متميزة إلى جانب القومية العربية. ومورس الاضطهاد القومي تجاه الأكراد وطبقت بحقهم أبشع المشاريع العنصرية والشوفينية التي تهدف إلى ازالة المعالم القومية في المناطق الكردية وفي سبيل ذلك جرى :

- احداث مشروع عنصري (الاحصاء الاستثنائي عام 1962) وبموجبه تم اسقاط الجنسية عن أكثر من 200 ألف مواطن وأصبحوا بذلك مكتومي القيد ومحرومين من أبسط الحقوق مع العلم بأن المواطنة حق أساسي من حقوق الإنسان لأنه لا يوجد إنسان ينتمي إلى بلد ما ولا يتمتع بجنسية ذلك البلد وحتى الذين يعيشون في الغابات باتت لهم جنسيتهم، ويؤسفني أن أقول بأن الحيوانات تحمل بطاقات جنسيتها. إنها فعلا مأساة القرن العشرين ، المستمرة حتى القرن الواحد والعشرين، وعدم اعادة الجنسية لهم حتى الآن مأساة أكبر.

- وفي عام (1973) طبقت الحكومة السورية بحق الأكراد مشروع الحزام العربي الجائر حيث قاموا بإنشاء حزام بشري عربي بمحاذاة الحدود الدولية بطول (375كم وبعرض 15كم) من بلدة رأس العين وحتى بلدة تل كوجك حيث سلبت الأكراد أراضيهم ووزعتها على فلاحين عرب جاءت بهم الدولة، والهدف من ذلك كله تعريب المنطقة وتهجير سكانها الأصليين من المواطنين الأكراد وعملت الدولة على طمس معالم القومية الكردية عن طريق محاربة اللغة والثقافة الكردية، حيث قامت بفصل الطلبة الذين قبلوا في المعاهد الدراسية وفصلت الكثير من العمال والموظفين بحجة متعللة بأنهم "خطرون على أمن الدولة" ومنعت الشعب الكردي من القيام بأحياء عاداته وتقاليده وغيرت في ديموغرافية المناطق الكردية ومعالمها.

إن كل هذه الممارسات للحكومة السورية تنتافي مع القيم الإنسانية التي تنص عليها منظمات حقوق الإنسان العالمية.

هذه الحكومة الدكتاتورية التي قمعت جميع الحركات النضالية التي بدأت مسيرتها في كردستان سورية بمشاركة عارمة من مختلف الاتجاهات الفكرية من أجل الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي وطموحاته وحقه في تقرير المصير ومارست أشنع أشكال العنف والممارسات البعيدة عن روح العصر وادعت بأن النضال الكردي محاولة "استيطانية استعمارية" وسارعت القوى الشوفينية بملاحقة المناضلين الأكراد والزج بهم في زنزانات التعذيب الوحشي ومارست بحقهم شتى صنوف الإكراه والقسوة والتهديد، فحزب البعث العربي الاشتراكي الذي يؤمن بوحدة العصر والأرض وتعريب الأقليات رفض نداءات المنظمات الراعية لحقوق الإنسان وتمادى في تطبيق المشاريع الشوفينية

لشعار "الحقوق القومية الثقافية المشروعة" الذي رفعته فيما مضى، ونأمل في أن تشارك أطراف الحركة بمختلف فصائلها في ايجاد آلية عملية وواقعية لصياغة مشروع الحكم الذاتي، وتحديد هيئاته وصلاحياته وعلاقاته مع السلطة المركزية، وبما يتلاءم مع واقع شعبنا الكردي في كردستان سوريا، بهدف تطبيق مبدأ الحكم الذاتي من خلال شرحه للأوساط السياسية والثقافية العربية شرحا كافيا يمكن أن يقودنا جميعا إلى اتفاق حول الصيغة النهائية للمشروع وحلا عادلا دائما للقضية الكردية في سوريا .

وبهذه الصورة نكون قد أزلنا الشكوك والظنون التي تحوم حول الحركة القومية الكردية وابعاد التهم حول "انفصالية الحركة" .. وعلى هذا الاساس يمكن بناء علاقات أخوية ثابتة وواقعية مع أطراف الحركة الكردستانية خارج سورية، ونوفق بصورة حكيمة بين ما هو سوري وما هو كردستاني في حياتنا السياسية والثقافية ..

هذا هو طرحنا المبدئي وصدورنا مفتوحة لمناقشة واسعة حول كل النقاط ، دون قبول التنازل عن المبدأ الذي اتخذناه كشعار لحزبنا فالتنازل عن "حق مشروع دوليا" هو تنازل عن حقوق شعبنا الكردي لايمكن قبوله من أجل مصالح شخصية أو حزبية ضيقة وأنية، بحجج أن المرحلة الحاضرة مرحلة "دقيقة" وأن سوريا تخوض معركة "البقاء أو الموت" فالشعب الكردي أيضا له حق البقاء ويمر نضاله بمرحلة دقيقة وخطيرة.

OOOO

القضية الكردية في سوريا

وحق تقرير المصير

صلاح الدين بكر - سويسرا

لمحة عن الأكراد في كردستان سورية:

يبلغ تعداد الأكراد في سورية أكثر من مليونين نسمة وتصل نسبة عدد الأكراد لسكان سورية 12% وتتركز مناطق الأكراد بشكل أساسي في أقصى الشمال الشرقي والشمال الغربي فهم يشكلون الأغلبية الساحقة في مناطقهم، منطقة الجزيرة - كوبانيه (عين العرب) - عفرين (جبل الأكراد) وهؤلاء الأكراد يعتنقون الديانة الإسلامية بالإضافة إلى أقلية يعتنقون الديانة اليزيدية حتى وقتنا الحالي. ومع هذه العجالة عن الأكراد في سورية يتبين لنا بأن الشعب الكردي في هذا البلد ليس بعنصر مهاجر ومتسلل كما يدعون، فهم يقيمون في مناطقهم منذ العصور القديمة وتعتبر القومية الكردية ثاني أكبر قومية في البلاد بعد العربية.

معاناة الشعب الكردي في كردستان سورية:

يعاني الشعب الكردي في سورية من أبشع عمليات الاضطهاد والقهر والظلم ومن التعتيم الإعلامي والتشكيك به من جهات عديدة ، وساهمت الحكومة السورية منذ قيام الدولة (1946) بالقسط الأوفر وهو

حلا صحيحا ينسجم مع مصلحة الشعب الكردي القومية، ومع المصلحة السورية العامة... ولايموت الحق إن كان وراءه مطالب.

OOOO

بيان صحفي عاجل

(المنظمة العربية للدفاع عن حرية الصحافة

والتعبير)

باريس ، بروكسل 16 تشرين الثاني / نوفمبر 2002

عندما يكون " العفو " مشروعا لـ " الإهانة " وغطاء لجريمة !
السلطات السورية تطلق سراح رياض الترك كي لا تتورط
بموته في سجونها

أمر الرئيس السوري بشار الأسد بإطلاق سراح رمز الكفاح الديمقراطي في عهدي الدكتاتورية المناضل رياض الترك صباح اليوم السادس عشر من نوفمبر ، المصادف للذكرى الثانية والثلاثين للانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس الراحل حافظ الأسد .

وعلمت " المنظمة " من مصادر خاصة في دمشق أن الرئيس السوري أطلق سراح المناضل الترك " بناء على توصية تقرير طبي يصف وضعه الصحي بأنه خطير ويمكن أن يؤدي بحياته " .

الزميلة سهام بن سدرين ، مفوضة لجنة الحريات وسجناء الضمير في المنظمة ، وفي اتصال معها من بروكسل حيث تحضر لقاء خاصا مع الاتحاد الدولي للصحفيين ، عقيبت على قرار إطلاق سراح الترك بقولها " لقد أرادت السلطة أن تضرب عصفورين بحجر واحد ، أولهما إهانة رياض الترك من خلال إطلاق سراحه في هذا اليوم بالذات ، وهو الذي وصف الرئيس الراحل بأنه ديكتاتور دموي ، وكان هذا سببا في اعتقاله ؛ وثانيهما عدم التورط بموته في سجونها . وهكذا يكون العفو الوهمي مشروعا للإهانة والإذلال وغطاء لجريمة على وشك الحدوث " .
وذكرت بن سدرين بأن " النظام البوليسي في سورية حاول إهانة رياض الترك مرتين ، الأولى حين زورت وكالة أنبائه الرسمية أقواله في المحكمة ، وثانيتهما حين حكمت عليه بالسجن سنتين ونصف في الوقت الذي حكمت فيه بأحكام ثقيلة على سجناء آخرين لا يشكلون أي خطر على السلطة الدكتاتورية الحاكمة " ! وأشارت بن سدرين إلى أن سلوك النظام ليس سابقة ، فقد " درج على عادة إطلاق سراح المعتقلين عندما يصبحون على حافة الموت ، من خلال مراسيم عفو وهمية خاصة أو عامة . ولمن نسي نذكر بحالة الدكتور يوسف زعين والدكتور نور الدين الأتاسي وصلاح جديد الذي وصلت الفضيحة في قضيته إلى حد الإعلان عن إطلاق سراحه بعد وفاته بأربع وعشرين ساعة . وهناك مئات الحالات المرصودة الشبيهة بذلك " . وقالت " أيا يكن الأمر ، لا يسعنا إلا أن نعبر عن غبطتنا البالغة بإطلاق سراح " ابن العم " ، متمنين له الصحة والعافية والعمر

وبالأخص في أوائل الستينات عندما وضع أحد الغلاة البعثيين (دراسة حول محافظة الجزيرة والحسكة) .

ومع هذا السرد السريع عن واقع المعاناة التي يعانها الشعب الكردي في سورية وانكار الحكومة السورية لحق الأكراد سواء كانوا رجالا أو نساء أو أطفالا يشكل حالة واضحة من التمييز القائم على أساس العرق والجنس وخرقا فاضحا للمعايير الدولية لحقو الإنسان. وقد قال الله تعالى<ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم > .

المسألة القومية الكردية في سورية لم تطرح حتى الآن على بساط البحث كمسألة ملحة رغم توفر الظروف الموضوعية والعوامل الخارجية في حق تقرير مصيره، فهل المطالبة بحق تقرير المصير حق باطل للأكراد ومشروع لغيرهم؟

ماذا فعلت القيادة الحالية في ظل الرئيس الحالي؟

عندما وصل الرئيس الحالي إلى السلطة تفاعل الشعب السوري (بعربه وأكراده وباقي الطوائف فيه) بالخير حيث قام بإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين الذين قضوا أكثر من نصف أعمارهم في السجون وسمح بتشكيل ندوات حزبية وأطلق بعض الحريات (كحرية الصحافة والتعبير عن الرأي إلى حد ما) وبعد مضي فترة زمنية قصيرة انتهج الرئيس سياسة والده فمن عبر عن رأيه بحرية ونقد سياسة الحزب الحاكم تعرض مجددا للاعتقال وحتى البرلمانيين الذين دعوا إلى التغيير الديمقراطي في البلاد تعرضوا للاعتقال، وقامت السلطات السورية بإغلاق الندوات الحزبية بحجة أنها تجاوزت الخطوط الحمراء ، فما هي الخطوط الحمراء التي يقصدونها؟

أما على الساحة الكردية فالوضع الاقتصادي بات أسوأ من الوضع السابق ، فما كان منتظرا على الساحة الكردية في ظل النظام الحالي هو إلغاء المشاريع الشوفينية والعنصرية بحق الأكراد والكف عن تعريب المناطق الكردية وافساح المجال أمام أبناء الشعب الكردي للعمل في مختلف المجالات، فلم ينفذ شيء، بل ازداد الوضع سوءا وزادت الاعتقالات في صفوف أبناء الشعب الكردي.

وإذا أردنا التطرق إلى كيفية وصول الرئيس الحالي إلى الحكم فإن المسألة أكبر وأكبر إذ لا يوجد رئيس أو حاكم وصل إلى الحكم بالطريقة التي وصل إليها الرئيس السوري. فما أريد التعبير عنه من خلال ما ذكرت أن الإنسان يحترم من خلال احترام عقله فما جرى في سورية هو تحقير لعقل الشعب السوري.

وبكل بساطة أقول بأنه مادام هناك شعب كردي محروم من حقوقه ويعاني من الاضطهاد والتمييز فإنه يملك قضية اسمها (القضية الكردية) أي قضية مصيره الوطني وهي قضية عادلة تنتظر الحل ولا بد أن تحل وبالتالي فمن واجب جميع القوى والفعاليات للشعب السوري عموما والشعب الكردي على وجه الخصوص أن تناضل بقوة من أجل حل هذه القضية

كانوا مواطنين سوريين قبل إجراء الإحصاء الاستثنائي العنصري عام 1962.

وفي 2002/11/26 نشرت جريدة الزمان اللندنية العربية مقالا للسيد ثائر سلوم تطرق فيه إلى الموضوع نفسه وإلى طاولة مستديرة نظمتها قوى كردية في القامشلي مع أطراف من الجبهة الوطنية التقدمية وقوى معارضة سورية حول موضوع الجنسية والقضية الكردية السورية، نظمتها العناصر الكردية التي لها علاقات جيدة مع الحكومة وتحاول العمل ضمن حدود الممكن المسموح، دون إثارة النظام أو التصدي لممارساته بشكل من الأشكال. وهذا يعني أنه لم يعد في وسع الحكومة السورية التي أنكرت وجود "مشكلة كردية" حتى الآن من إخفاء هذه القضية التي تعتبر من صلب قضايا "الحريات وحقوق الإنسان في سورية" وتواجه المعارضة الديمقراطية السورية وتطرح نفسها في كل حديث ونقاش بصورة تلقائية ومباشرة.

0000

إحياء البارتي الديمقراطي

الكردستاني- سوريا

عبدالباسط رمضان - سويسرا

في الوقت الذي اصبح في عالمنا هذا من المستحيل كم الافواه و خنق الكلمة الحرة. جاءت فكرة احياء البارتي الديمقراطي الكردستاني- سوريا.

رداً على السياسات الشوفينية والعنصرية للقيادات السورية المتعاقبة على دفة الحكم منذ انشاء أول تنظيم سيا سي يطالب بالحقوق القومية والمشروعة للشعب الكردي المتواجد على أرضه التاريخية في كردستان سوريا عام 1957 وكذلك غياب الشفافية ووجود ضبابية في مطالب الحركة الكردية وعدم قدرتها على الوقوف بمسؤولية جادة واتخاذ القرار الصائب في وجه القيادة البعثية القائمة في سوريا والتي لم تبخل بأي شئ من قرارات شوفينية واجراءات استثنائية عنصرية لصهر الوجود الكردي في الجزء الغربي من كردستان الواقعة ضمن حدود الدولة السورية حديثة النشئ فكانت فكرة احياء الحزب الأم الذي طالب الحكومة السورية آنذاك بالحقوق القومية للشعب الكردي في كردستان سوريا. وهنا أقول يخطئ من يتوهم بأن المبادرة في هذا الاتجاه تهبط من السماء أو هبة من النظام الشوفيني القائم فإن مهمة كل كردي مثقف أو سياسي أو عامل كان داخل الوطن أو خارجه النضال والعمل بما يملك في مجاله من رأس مال رمزي أو ثقل معنوي وهي المساهمة في إحياء البارتي وإخراج شعبنا الكردي من بحر الأكاذيب الى بر الحقيقة، وفي الوقت الذي تتجه فيه الأنظار الى وجوب ديمقراطية منطقة الشرق الأوسط والخلاص من الأنظمة الشوفينية والكتاتورية والحكام المستبدين ذكر السيد وزير الخارجية البريطانية جاك سترو بأن الماضي الاستعماري لبلادهم مسؤول عن كثير من النزاعات

المديد والعودة السريعة إلى ساحة الكفاح التي تحتاجه أكثر من أي وقت مضى بعد أن لوثها مناضلون مزيفون في غيابه , مستخدمين سمعته ورمزيته " !

وقالت بن سدرين " إن إطلاق سراح الترك , خصوصاً في حالته هذه , لا يقدم أي مؤشر على توجه انفراجي . ولكي يمكن الحديث عن مؤشرات من هذا النوع على النظام البوليسي إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في سورية بلا استثناء , وفي مقدمتهم الكتاب والصحفيون الزملاء :الدكتور عبد العزيز الخير المحكوم 22 عاماً , والبروفيسور عارف دليّة والدكتور كمال اللبواني " .

0000

التفتاة صحفية

في يوم 20 نوفمبر / تشرين الثاني 2002 نشرت جريدة دبلي ستار أون لاين مقالا حول "اكتشاف سورية لقضيتها الكردية" وتطردت إلى زيارة الرئيس السوري لمنطقة الجزيرة حيث تعيش غالبية كردية تحت وطأة مشاريع عنصرية أهمها سحب الجنسية من مئات الألوف من الأكراد وتطبيق حزام عربي في المنطقة التي تبعد 650 كم عن العاصمة وتعاني من الإهمال، في الوقت الذي تحصل فيه الحكومة على 600000 برميل من البترول يوميا من الجزيرة، وقد تزامنت هذه الزيارة مع اشتداد وطأة حرب محتملة على العراق، حيث يزداد أكراد العراق نفوذاً، مما يثير مخاوف الحكومة السورية في أن يؤثر ذلك بشكل مباشر على أكرادها ..

كما كتب نيكولاس بلانفورد في جريدة كريستيان ساينس مونيتور في الوقت نفسه مقالا بعنوان "عندما تضطرم الحرب يسمع صوت الكرد في سوريا " وهؤلاء الأكراد الذين يذكر بأن عددهم يبلغ ال 250000 وتم حرمانهم من الجنسية السورية بقانون استثنائي مجحف "يكافحون منذ زمن بعيد من أجل حقوقهم المشروعة"، ويتطرق إلى موضوع سحب الجنسية منهم وجعلهم لاجئين أو مكتومين لا قيود لهم، ويقدر الكاتب عدد الكرد في سورية ب مليون وسبعمائة ألف نسمة، كما ينقل عن دبلوماسي عربي لم يذكر اسمه بأن قضية الكرد السوريين ما هي إلا "قنبلة موقوتة" قد تنفجر إن لم يتم معالجتها من قبل الحكومة، ويتطرق الكاتب إلى أقوال بعض القياديين الكرد من أمثال السيد عبد الحميد درويش الذي يسعى لحل موضوع اللاجئين في إطار النظام القائم.

كما نشرت جريدة الحياة اللندنية العربية في الأونة الأخيرة مقالا للسيد ابراهيم حميدي حول احتمال معالجة الحكومة السورية لموضوع الجنسية بالنسبة لمئات الألوف من الأكراد الذين ادعى الكاتب بأن نسبة كبيرة منهم - حسب مزاعم الحكومة - لاجئون من تركيا وليس مواطنين سوريين، وهذه أباطيل تصطدم بواقع وحقيقة أن الذين سلبت منهم الجنسية

التأكد من الأطراف المتحالفة جادة في تأييد وتحقيق هذه الحقوق.

- رفض العنف والارهاب كوسائل للعمل السياسي مهما كانت الظروف التي تمر فيها الحركة صعبة وقاسية والاعتماد على النشاطات والفعاليات الجماهيرية التي لا تخرج عن إطار العمل الديمقراطي السلمي.

- تجاوز الطائفية والقبلية والمذهبية ونبذ النزعة الشوفينية من خلال رفع مستوى الوعي الاجتماعي - الثقافي لدى أعضاء وأنصار الحركة السياسية الكردية بشكل خاص والمساهمة في عملية تنوير المجتمع السوري عموماً والكردية خصوصاً للخروج من القوفاة الضيقة التي أنتجت أشكالاً وبنى اقتصادية معينة خلال حقبات تاريخية مختلفة.

- تعزيز كل النضالات السلمية - الديمقراطية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال رفع مستوى الأمن الغذائي والصحي وتنفيذ مطالب الطبقات المسحوقة من الشعب والمساواة في الحقوق والواجبات وفي التمتع بخيرات البلاد بين مختلف المناطق ، وكذلك سائر قطاعات الشعب السوري والمحرومة من حقوقها الاقتصادية بشكل خاص.

- فتح نوافذ المجتمع السوري على ثقافات العالم أجمع مع المحافظة على التراث الحضاري الثقافي الخاص والذي طبع سوريا منذ القدم كملتقى للحضارات والأعراق والديانات، وذلك بإفساح المجال أمام الجميع للتعبير عن الذات الخاصة ضمن حدود الاحترام المتبادل وقبول الآخر، لا سياسياً فحسب وإنما ثقافياً ودينياً ومذهبياً ، وعدم التعرض للأقليات بحجة امتلاك الأكثرية والقوة.. فإن انتعاش مجتمع حضاري وثقافياً وإنسانياً لا يتحقق دون رعاية الأقليات الاثنية والدينية وافساح المجال أمامها لتعيش حر وطوعي مع الأكثرية السائدة.

هذه هي النقاط الهامة من ثوابتنا الوطنية السورية التي لا يمكن تحقيقها وتنفيذها دون نضال قوي من أجل السيادة الوطنية والاستقلال الوطني وتحرير الأراضي السورية المحتلة وبناء اقتصاد قادر على مواجهة تحديات العولمة التي تبتلع كل ما هو وطني واقليمي بسرعة مذهلة، وتعصف بالثقافات القومية على شكل اعصار قوي.

OOOO

المزمنة الحالية في الشرق الأوسط وأعلن في عرض للأخطاء التاريخية التي ارتكبتها بريطانيا في مقابلة مع أسبوعية (نيو ستيتيمان اليسارية) أن الكثير من المشاكل التي ينبغي علينا تسويتها الآن هي نتائج ماضيها الامبريالي، وهنا فما علينا نحن أبناء كردستان سوريا إلا أن نلتف حول فكرة إحياء الحزب الام، الحزب الشرعي الأول (البارتي الديمقراطي الكردستاني- سوريا) والسير على درب أسلافنا المناضلين أمثال المناضل العظيم عثمان صبري (أبو) والدكتور نور الدين ظاذا وكثيرون غيرهم بما يتلائم مع الظروف الدولية والأقليمية الجديدة في المنطقة وساحة كردستان سوريا بشكل خاص فلنكن مؤمنين بحقوقنا القومية المشروعة وحقنا في العيش بحرية أسوة بكافة شعوب المعمورة.

فلنناضل من أجل الديمقراطية لسوريا والحكم الذاتي لكردستان سوريا

OOOO

من ثوابت العمل السياسي السوري

طبيعي أن يتساءل المراقبون السياسيون عن الثوابت التي يعتمد عليها حزبنا "الكردستاني" في نضاله السوري وإلى أي درجة يمكن عندها القول بأن هذه الحركة فصيلة سوري وطني يجب التلاقي معه وعدم اهماله والتعامل معه في نفس سوية النظر التي تنظر فيها فصائل المعارضة السورية الديمقراطية إلى بعضها بعضاً. وبخاصة بعد أن حددنا للقاصي والداني ثوابتنا القومية الكردية، بحيث نعتبر التنازل عنها خيانة للشعب الكردي ، من قبل أي فصيلة أو أي شخص كان، وقد نشرها فيما مضى في "صوت كردستان" ولامجال للعودة إليها الآن في هذا المقال المختصر .

إن ثوابتنا السورية تتلخص في:

- الدفاع المستميت عن تراب البلاد ضد أي عدوان خارجي والحفاظ على الوحدة الوطنية في كل الظروف.

- النضال المستمر والدؤوب من أجل تحقيق المجتمع المدني الإنساني المتكافئ اجتماعياً في ظل مبادئ الحرية وحقوق الإنسان وبالاستناد إلى الأساس الحضاري الثقافي والتاريخ المشترك للأمتين العربية والكردية، وذلك من خلال الحوار الوطني الديمقراطي الشامل دون استثناء أي طرف أو جماعة ، بغض النظر عن الخلافات الفكرية بين هذه الجماعات والأطراف.

- عدم التخلي عن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في كردستان سوريا على أساس الربط المتين بين النضال من أجل الديمقراطية في البلاد ومبدأ الحكم الذاتي الذي يتلاءم مع الوجود الكردي في سورية، والمشاركة في أي تحالف وطني على أساس